الأنباء
الخميس 13 سبتمبر 2018
لمشاهدة الصفحة PDF

خورشيد: أي تعديل يتم على القانون بعد التصويت عليه في الدور السابق يجعلنا أمام قانون جديد

«المالية» ترفض مرسوم رد «التقاعد المبكر»

د. خليل عبدالله وصلاح خورشيد وصفاء الهاشم واسامة الشاهين

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

د. نايف الحجرف خلال الاجتماع

قررت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس بالإجماع رفض مرسوم رد قانون التقاعد المبكر المحال من الحكومة، ورفع التقرير إلى مجلس الأمة للتصويت عليه في دور الانعقاد المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة عقب الاجتماع الذي تم بحضور الفريق الحكومي ممثلا بوزير المالية نايف الحجرف ومسؤولي «التأمينات» إن مرسوم الرد كانت فيه مادتان رئيسيتان ارتكزت عليهما الحكومة في رد المرسوم هما تحمل الحكومة نسبة 2٪ بدل المقترح السابق وهو تحمل التأمينات 1٪ الذي صوت ووافق عليه المجلس.

وأوضح أن الأمر الثاني هو «أنه تم منح الحق في التقاعد بعد مرور 30 سنه خدمة ولم يسمح للحكومة بإجبار من يصل الى 30 سنة خدمة على التقاعد، والحكومة أوضحت أن هناك مخالفه دستورية وبالتالي تم رد المشروع الذي وافق عليه مجلس الامة».

واضاف خورشيد أن «أي تعديل أو إجراء يتم على القانون بعد التصويت عليه في الدور السابق يجعلنا أمام قانون جديد، وفي هذه الحالة يجب التعامل معه من خلال التصويت في مجلس الأمة.

ودعا الحكومة وأي عضو لديه تصورات بشأن تعديل القانون إلى تقديمها للمجلس ليتم التصويت عليها وفقا للقناعات، مؤكدا أن الحكومة إذا كانت ترى تعارض المادة الرابعة من القانون مع قرارات ديوان الخدمة المدنية فإن تعديلها داخل مجلس الأمة وفقا للمادة 103 من اللائحة.

وأكد اتفاق اللجنة المالية في الاجتماع على أن تتحمل التأمينات الاجتماعية نسبة الـ 2٪، ولا سيما بعد ورود الدراسات من الشركة المختصة التي تم تكليفها من قبل المجلس.

وكشف عن أن بعض أعضاء اللجنة المالية في المرحلة السابقة وافقوا من باب التعاون على سحب تقرير اللجنة بشأن التقاعد المبكر، وتحملوا الضغط الإعلامي والشعبي، وانتظروا انتهاء دراسة الشركة المختصة من أجل الخروج بأقل الخسائر والحفاظ على المال العام.

وبين أن مؤسسة التأمينات أصرت على أن تتحمل 1٪ فقط بينما يتحمل المتقاعد 1٪، وكذلك كان هناك نقاش حول إضافة اللجنة المالية على المادة الرابعة.

وقال خورشيد: «المادة الرابعة محل نقاش ولكن للأسف التأمينات لم تأتنا بتصور، ورغم حرص المسؤولين في (التأمينات) على المال العام، إلا أن حرص النواب على أموال المتقاعدين كبير».

وانتقد تخارج مؤسسة التأمينات الاجتماعية من مجموعة شركات مدرة ومربحة استثمارية وعقارية، وخسارتها في شركة أياس التعليمية بلغت 20 مليون دينار، ومن باع حصة الحكومة هم مسؤولون في التأمينات.

وقال خورشيد إن اللجنة سترفع التقرير إلى مجلس الأمة للتصويت عليه في الدور المقبل بالأغلبية العادية، إذ إن اللجنة لم تعدل على القانون.

وأضاف إنه إذا كان هناك تعديل فسيتم وفقا للمادة 103 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، فلا بد أن تكون هناك حزمة تشتمل على التقاعد المبكر والاستبدال، حتى يكون هناك تصور متكامل يتم التوافق عليه مع الحكومة خلال العطلة الصيفية ورفعه للمجلس كبديل عن القانون السابق.

من جهتها، استغربت عضو اللجنة المالية النائبة صفاء الهاشم من ردود الحكومة ومؤسسة التأمينات الاجتماعية بشأن قانون التقاعد المبكر، معتبرة أنها ردود صادمة.

وقالت الهاشم في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة «أنا متعجبة من أن كل ردود الحكومة في أي شيء يخص مؤسسة التأمينات الاجتماعية صادمة، وهي عبارة عن إجابات سطحية غير صحيحة ومضللة والأرقام ليست مطبقة على أرض الواقع».

وأضافت «التأمينات الاجتماعية مؤسسة حكومية مازالت حتى اليوم تغرد عن العجز الاكتواري من خلال شخص واحد غير كويتي، هو من يحسب لهم هذا العجز الاكتواري ويعطينا فيه معلومات غير منضبطة».

وأشارت إلى أن تقرير ديوان المحاسبة بشأن مؤسسة التأمينات ينص على وجوب إعادة النظر في الطريقة المتبعة والمتغيرات خاصة في ظل تعيين مستشار اكتواري مستقل وتكليفه ببحث مدى صحة وملاءمة الطرق المستخدمة لتقدير العجز الاكتواري واستمرار تضخيم إيرادات المؤسسة للسنوات المالية حيث تم خلالها سداد أقساط العجز الاكتواري والالتزامات.

ورأت أنه ليس من حق الحكومة تبرير رد قانون التقاعد المبكر بالعجز المتوقع لأن تقرير اللجنة المالية بشأن قانون الاستبدال كان مدرجا على جدول أعمال المجلس لمدة ثمانية أشهر، معتبرة أن الحكومة تماطل ولا تريد الرد.

وأوضحت أن أعضاء اللجنة المالية ابلغوا الحكومة بعدم موافقتهم على مطالبها بشأن التقاعد المبكر حتى يغلوا يد الحكومة عن إحالة الموظفين الكويتيين إلى التقاعد قسريا، مثلما حصل عندما احالت الحكومة 156 مدعيا عاما ورئيس تحقيق الى التقاعد دون مبررات، بينما في المقابل تصدر إعلانات في صحف دول عربية أخرى للراغبين في العمل كمستشارين في الكويت.

وشددت على أن الكل يعلم بأن هناك وظائف لكويتيين كان من المفترض عدم إحالتهم للتقاعد حتى يستفيد الموظفون الكويتيون الجدد من خبراتهم.

ولفتت الى أنها طلبت قبل أسبوعين من فض دور الانعقاد الماضي خطة الحكومة ومبرراتها بشأن قرض الدين العام وبرنامج الاستدامة المالي والاقتصادي الذي تصل قيمته إلى مليارات الدنانير، وكيفية صرفها على مترو أنفاق يربط الكويت بسلطنة عمان، أو قطارات تربط شبكة الكويت وتخفف الازدحام، أو فك شفرة التركيبة السكانية، مبينة أن الحكومة ردت بأنها لا تمتلك خططا بهذا الخصوص.

واستغربت الهاشم استبعاد قانون ضريبة الشركات على الرغم من كونه موجودا منذ عام 1955، متسائلة: «ولماذا فرضتم على المواطن ضريبة سلع وخدمات على الرغم من كونها مخصصة للوافدين لأن عددهم يصل إلى ثلاثة مقابل واحد مقارنة بالمواطنين الكويتيين؟ ولماذا رفعتم أسعار البنزين دون إعطاء المواطن كوبونات الصرف؟».

ورأت أن قانون التقاعد المبكر سيخسر فيه المواطن كونه سينتظر عدة سنوات حتى يستحق المعاش التقاعدي، والحكومة هي الرابحة لكنها لا تريد.

وقالت إن التهويل الذي تظهره (التأمينات) بالعجز والتعثر والفوائد العالية مستمر، ونحن لسنا مثل فنلندا في التأمينات لأن مؤسسة التأمينات الكويتية تمولها الحكومة، بينما في فنلندا عندما يتقاعد المواطن فجهة عمله هي التي تتكفل به.

وشرحت أنه إذا قرر الموظف التقاعد ببلوغه سن الخمسين عاما، وبعد 25 سنة من الخدمة، وبراتب قدره 1500 دينار ، فسيكون معاشه التقاعدي 1250 دينارا، وبعد إضافة خصم الـ 2٪ التي تتحملها الحكومة سيكون راتبه 1425 دينارا وبالتالي سيكون المواطن هو الخاسر بالتقاعد المبكر.

واضافت: «وبعد خصم الاشتراكات التي نسبتها 5٪ فإن ما خسرته الدولة سيكون هو قيمة الاشتراكات فقط إلى أن تبلغ سن المواطن 55 عاما، وبعدها تتحمل مؤسسة التأمينات معاشه التقاعدي، مما يعني أن الحكومة هي الرابحة في هذا الأمر، ومعناه أيضا أن التأمينات حققت وفرا يقارب الـ 12٪ طيلة الخمس سنوات حتى يستحق معاشه التقاعدي».

وزادت «إذا كانت الحكومة تريد بناء مدينة الحرير فيجب عليها توفير المليارات خاصة أن هناك 79٪ من موظفي الدولة هم عبارة عن عمالة مبطنة تتكفل الدولة بدفع رواتبها»، مطالبة باستبعاد هذه العمالة المبطنة لا سيما بعد أن تم تسهيل قانون المشروعات الصغيرة، مما يعني أن كل متقاعد سيقوم بعمل خاص به.

وأبدت خشيتها من أن تقوم الحكومة ـ إذا تم إطلاق يدها في الإحالة للتقاعد ـ بإحالة دكاترة ومهندسين وكفاءات إلى التقاعد لكي تجلب وافدين يتسببون في وفاة المواطنين مثلما حصل مع حالة الطفلة درة الحرز، مطالبة بمحاسبة الدكتورة المسؤولة عن الحالة بتهمة القتل غير المباشر وليس إيقافها عن العمل فقط.

> **الهاشم: أخشى من أن تقوم الحكومة بإحالة دكاترة ومهندسين وكفاءات إلى التقاعد لكي تجلب وافدين يتسببون في وفاة المواطنين**

لأول مرة في الكويت
شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الدلال: لجنة تحقيق في الشهادات المزورة واستعدادات «التربية» للعام الدراسي الجديد

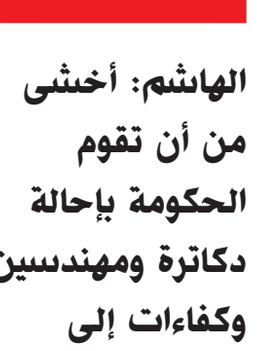
محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو

أعلن النائب محمد الدلال عزمه التقدم غدا (اليوم) مع عدد من النواب بطلب لتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في قضية تقصير وزارة التربية في الاستعداد للعام الدراسي الجديد، وقضية الشهادات المزورة. وقال الدلال في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن الجميع صدموا من قصور استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد في جميع المراحل التعليمية، مبينا أنه من المفترض أن تكون لدى الوزارة خطة عمل واضحة لكل المدارس دون الحاجة إلى خبراء أو عقول جبارة.

وأوضح أن طلب التحقيق يرمي إلى معرفة المسؤولين عن التقصير في استعدادات وزارة التربية للعام الدراسي الجديد والشركات المتعاقد معها لصيانة المدارس، مبينا أنه سيتم التحقيق والإجراءات بعناية واهتمام وحزم.

وأضاف: «لن نكتفي بالتحقيق الداخلي الذي قام به وزير التربية وما قرره من وقف لبعض المسؤولين، بل حتى الوزير يجب أن نحقق معه في هذا الأمر لأن الأمر يمس أبناءنا وبناتنا الطلبة».

من جانب آخر، قال الدلال «فوجئت بالرد الذي يتعلق بمستقبلنا وإدارتنا العامة من وزير التربية بشأن سؤالي البرلماني الذي وجهته في نهاية شهر يوليو الماضي عن موضوع الشهادات المزورة والإجراءات التي تمت بشأنها».

وبين أن وزارة التربية طلبت مهلة للرد على السؤال، وهذا من حقهم نظرا لكوننا في إجازة صيفية، والمادة 131 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تعطيهم هذا الحق، لكن الأمر الغريب هو طلبهم التأكد من دستورية السؤال الموجه.

وتساءل الدلال: ما المخالفة الموجودة في المواد المتعلقة بسؤالي البرلماني؟ موضحا أنه استفسر في سؤاله عن عدد الشهادات المزورة وعن أي ضغوطات خارجية أو داخلية تمارس في هذا الجانب والإجراءات التي تمت في هذا الموضوع وعدد الأشخاص الذين أحيلوا إلى النيابة العامة في هذه القضية. وقال «إن كل هذه الأسئلة مستحقة ولا خلاف دستوريا فيها، ولكن طلب وزير التربية بالتحقق من دستورية السؤال يؤكد لنا أن هناك محاولة للتهرب لإخفاء المعلومات»، مشددا على أن سؤاله عن أسماء أصحاب الشهادات المزورة لا تنطبق عليه الخصوصية وفقا لحكم المحكمة الدستورية لعام 1986 بما يتعلق بخصوصية الأسماء ولجان التحقيق البرلمانية.

وقال الدلال إن طلب تشكيل لجنة التحقيق البرلمانية سيشمل أيضا التحقيق في الشهادات المزورة.

الدوسري: أدعم كل ما ينتهي إليه ملتقى التجمع العمالي

ناصر الدوسري

أكد النائب ناصر الدوسري دعمه وتأييده لكل ما ينتهي اليه ملتقى التجمع العمالي، الذي ينظمه مجموعة مصرفي، بمشاركة اتحاد العاملين بالقطاع الخاص.

وقال الدوسري في تصريح صحافي: اعلن رفضي لأي قرارات تمس حقوق العمالة الوطنية، واطالب مجلس الوزراء بالعدول عن قراره الصادر مؤخرا بتعديل صرف دعم العمالة الوطنية، حيث ان هذا القرار يمس حقوق الموظفين الكويتيين في القطاع الخاص.

وشدد على ضرورة تشجيع المواطنين على العمل في القطاع الخاص من خلال إصدار قرارات تحفزهم على ذلك، مشيرا الى ان مثل هذا القرار الذي صدر بتعديل منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الاولاد وحرمانهم من الاثر الرجعي يخالف شعار «هده خله يتحدى».

وبين الدوسري انه سيعمل على اقرار وتنفيذ كل ما ينتهي اليه ملتقى التجمع العمالي بالتنسيق مع زملائه النواب، مشددا على ان حقوق ومكتسبات الموظفين خط احمر، لن نقبل بأي حال المساس به.

الصالح: تشكيل لجنة تحقيق محايدة في وفاة الطفلة درة

خليل الصالح

شدد النائب خليل الصالح على ضرورة تشكيل لجنة تحقيق محايدة في وفاة الطفلة درة الحرز لضمان شفافية وحيادية التحقيق.

وطالب الصالح في تصريح صحافي وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح بأن تضم اللجنة في عضويتها أعضاء من جامعة الكويت، وعضوا من القانونيين المختصين في الشؤون الطبية إضافة الى عضوين من القطاع الخاص ليست لهم علاقة بالقطاع الطبي الحكومي.

وأكد أن أولى خطوات تحقيق العدالة تتمثل في حيادية اللجنة المختصة بالتحقيق، مشيرا إلى أن الوزير مسؤول عن ضمان هذه الحيادية. وتوجه الصالح بسؤال برلماني إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح قال في مقدمته: فقدت الكويت الطفلة درة الحرز بسبب خطأ طبي أثناء تلقيها العلاج في مركز الجلدية بضاحية عبدالله السالم، ليستمر مسلسل الأخطاء الطبية الذي يحصد الأرواح البريئة، ورغم تشكيل وزارة الصحة لجنة تحقيق في القضية إلا أن التجارب السابقة لا تطمئن الى قدرة الوزارة على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بوضع حد لتكرار هذه الحوادث، ولا يمكن أن تبقي أرواح ابناء الشعب الكويتي عرضة للممارسات والتجارب الطبية الخاطئة.

وطالب بتزويده بالآتي:

1ـ ما أسماء أعضاء لجنة التحقيق المشكلة ونسخة من قرار تشكيلها، وهل تضم أعضاء من خارج الوزارة لضمان الحيادية؟

2ـ ما المدة التي حددت للجنة لإنجاز التحقيق وهل ستعلن الوزارة النتائج للرأي العام؟

3ـ ما الجزاءات المنصوص عليها قانونا في حالة ثبوت التقصير في حق الطبيب المعالج؟

4ـ هل الدواء الذي أعطي للطفلة درة الحرز وكان سببا في الوفاة معتمد من قبل الوزارة والهيئات العالمية للغذاء والدواء؟، وما المعايير والشروط الواجب توافرها لاعتماد أي دواء من قبل وزارة الصحة؟

5ـ هل تم اسعاف الطفلة كما يجب بعد ظهور تداعيات العقار مباشرة؟ أرجو ذكر الاجراء الذي اتبع بعد حقن العقار للطفلة.

رفض استخدام وسائل التواصل لثنيه عن أداء واجبه الدستوري

العربيد للحجرف: أنت من النواب الذين يشار لهم بالبنان في المجلس

فراج العربيد

رفض النائب فراج العربيد الحملة المبرمجة التي تشن ضد النائب مبارك الحجرف الذي أعلن بأنه سيتقدم باستجواب لوزير التجارة خالد الروضان الأمر الذي دفع ببعض الأصوات لمهاجمة الحجرف حال معرفة عزمه مساءلة الوزير.

وقال إن الاستجواب حق دستوري لكل نائب لا يمكن أن ينازعه فيه كائن من يكون، ولا يحق لأحد الاعتراض عليه سواء من النواب أو الحكومة فضلا عن المراقبين من خارج السلطتين الذين لا يمكن لهم بأي حال من الأحوال الاعتراض على ذلك، مشددا على أن السبيل الوحيد في الرد عليه يتم عبر قاعة عبدالله السالم بعد أن يتم تقديمه وعقد جلسة مناقشته. وأضاف العربيد أن ممارسة الزملاء لأدواتهم الدستورية في الرقابة والتشريع، حق ضمنه الدستور واللائحة ولا ينازع عليهم نائب الأمة، مشيرا الى أن النائب مبارك الحجرف هو أحد النواب الذين يشار لهم بالبنان في هذا المجلس، وما يمارس ضده في وسائل التواصل الاجتماعي أمر مرفوض ومستهجن من أجل ثنيه عن القيام بواجبه الدستوري ونحن لا نقبل الضغط على زميل لنا بشتى الوسائل من أجل ثنيه عن القيام بمهامه.

فهذا النهج قد يتم انتهاجه مع اي نائب يمارس أدواته الرقابية، وهذا من العلل التي انتشرت بسبب الفهم الخاطئ لثقافة الشعب الدستورية.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

آل الشطي الكرام

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

الأستاذ/ إبراهيم محمد سعيد الشطي

وكيل الديوان الأميري

والد كل من: قتيبة - قيس - قصي

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وألهم آله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون